اختیار
Ikhtiyar

يناير
٢٠٢٠

روتين موازي

كتابة: سارة قدري

•

مراجعة وتدقيق لغوي:
مها القاضي

•

تصميم:
أمل حامد

الترخيص بالمثل نسب المصنف

تعكس الإنترنت تفاعلات مجتمعية مركبة ذات طبقات متعددة، تتضمن الهوية الجندرية والطبقة الاجتماعية والميول الجنسية، بالإضافة إلى امتياز الاتاحة والوصول للإنترنت. لكن هناك أيضًا أشكال مختلفة من اللامساواة داخل نفس المساحة الرقمية؛ مرتبطة بالامتيازات اللغوية والعرقية. وتتأثر المساحات الرقمية بكل تلك الأشكال المختلفة من اللامساواة وتعيد إنتاجها. ولا تقتصر اللامساواة على التمييز، بل تظهر من خلال محاور مركبة مرتبطة بالامتيازات الطبقية واللغوية.

هيمنة اللغة الانجليزية على المساحات الرقمية في مصر هي امتياز طبقي في حد ذاته، يعكس عدم تكافؤ الفرص التعليمية بين الأفراد، على سبيل المثال لا الحصر. تخيلت من قبل أن تكون الإنترنت أداة أساسية لتخطي الفجوة الجندرية وتمكين النساء، على افتراض أن الإنترنت مساحة حرة تسمح لمستخدميها بالتعبير عن الذات والمشاركة. لكن رغم تزايد أعداد مستخدمي الإنترنت بشكل ملفت، تباينت الفروق بين أعداد مستخدميه من الرجال والنساء بشكل ملحوظ.[1] ووفقًا لـ "تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من أجل المرأة" تبلغ نسبة مستخدمي الإنترنت في مصر من النساء 46.5 في المئة، مقارنة ب 53.5 في المئة من الرجال (٢٠١٨). وتصبح المساحات الرقمية أقل إتاحة ووصولا لعدد كبير من المجموعات والأفراد من مناطق جغرافية وخلفيات طبقية أقل امتيازًا، داخل وخارج مركزية القاهرة. وأشار منشور على فيسبوك من صفحة قرية البرشا في محافظة المنيا إلى أن عدم وجود خدمة الإنترنت في القرية يرجع لعدم تطوير "السنترال الرئيسي"، المسؤول عن وصول وإتاحة خدمة الإنترنت بالقرية، منذ الاحتلال الانجليزي في مصر، وفقًا لأحد سكان القرية. أدى هذا الوضع إلى حلول غير فعالة ومكلفة، مثل اشتراكات شهرية مع شركات المحمول. ولكي تتاح خدمة الإنترنت لسكان قرية البرشا، عليهم أن يقدموا شكوى رسمية للمطالبة بتطوير السنترال، وجمع ألفي بطاقة إثبات شخصية من أهالي القرية، وكل هذه الإجراءات التعسفية لا تضمن توفير حق سكان البرشا بخدمة الإنترنت.[2]

نشأت علاقتي بوسائل التواصل الاجتماعي في عام ٢٠١٢، تزامناً مع اهتمامي الشخصي بالتنظيم سياسيًا. بدأتُ بدعوات للتظاهر في الشوارع، وحضور فعاليات تثقيفية، وصولا إلي حملات سياسية معارضة تستخدم وسائل التواصل كأدوات لترويج سياساتها ومواقفها. وتطورت علاقتي مع الفضاء الإلكتروني بعد عام 2011، فلم تقف عند الأحداث السياسية في تلك الفترة، بل أثرت في نضوجي الشخصي. ما أعنيه بالنضج هو إدراكي لتناغم ملامح هويتي، فلم تكن هويتي الجندرية منفصلة عن آرائي السياسية فيما يخص أنظمة الحكم والشأن العام. أتذكر أن لحظة التحول الحقيقة كانت عند وقائع التحرش والاعتداءات الجنسية في ميدان التحرير وأماكن تظاهر أخرى بشكل عام. كانت هذه اللحظة بمثابة تحول ونضج

---

١. https://www.apc.org/en/pubs/online-rights-gender-perspectives-and-views-south-global-Redefining%E2%80%9C-gender-rights-inclusive

٢. https://www.facebook.com/photo/?fbid=٣٢٤٢٤٢٦٨٣١٠٠٣٢٤٦٠٢&set=a.١٨٣٧٣٣١٨٤٦٥٣٨٣٧٤&type=٣&theater

فكري لي ولكافة معتقداتي السياسية، حين تعالت الأصوات في مواجهة وقائع التحرش والاعتداءات الجنسية مصحوبة بحالات إنكار وتنصل من قبل بعض الرفاق و بعض الفاعلين في ذلك الحراك المجتمعي. وحاول هؤلاء فصل وقائع العنف الجنسي ضد النساء في الشارع عن الحراك السياسي وقتها، أو اتهام النظام الحاكم بتشويه "صورة المتظاهرين" أو "سمعة الميدان" من خلال دس عناصر أمنية للتحرش بالنساء، وأن المتظاهرين نفسهم غير قادرين على فعل هذه الممارسات. وكأن "الرفاق" فصيل منفصل منزه عن المجتمع المصري الأبوي، وكأنهم لم ينشؤوا فيه وعلى عاداته وممارساته التمييزية والذكورية ضد النساء وأصحاب الهويات غير النمطية بشكل عام.

حينها شكلت مجموعة عمل في نوفمبر٢٠١٢ لمناهضة التحرش والاعتداء الجنسي الجماعي ("قوة ضد التحرش والاعتداء الجنسي OpAntiSH"). ومن خلال التنظيم والتواصل الإلكتروني، واجهت المجموعة اعتداءات التحرش الجماعي في ميدان التحرير وغيره من المناطق المحيطة أثناء المظاهرات. رأت مجموعة "قوة ضد التحرش" أن معظم وقائع التحرش الجماعية في أماكن التظاهر منظمة، وليست منفصلة عن ظواهر التحرش الجنسي، وإقصاء النساء من المجال العام والحراك السياسي في المجتمع ككل.[3]

لنتقدم سنوات حتى ٢٠١٧، شهور قبل انتشار وسم #metoo ووعرف مساره بلغات أخرى، ظهر #أول_ مرة_تحرش في مصر، الذي حمل آلاف من تجارب النساء مع التحرش الجنسي، وخلق حالة من التضامن والدعم النسوي العابر للحدود. شاركت نساء من مختلف الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والدينية تجاربهن مع العنف الجنسي في المجال العام والخاص معًا. وتشكلت شبكات مختلفة من الأفراد والمجموعات المعنية بمواضيع محددة، مثل "شبكات للتعامل مع الألم المزمن" لأصحاب الأمراض المزمنة من أجل التضامن العاطفي والنفسي، ومشاركة الخبرة وتداول المعلومات، وشبكات مشاركة المعرفة حول خدمات صحية مثل الإجهاض. وذلك يتم من خلال إنشاء مجموعات دعم معنوي للنساء، تمكنهن من مواصلة حيواتهن، وإتاحة قائمة إلكترونية لأطباء ومعالجات طب نفسي على دراية ووعى ببعض من التحديات والصعوبات التي تقع علينا كنساء، وتحثنا على الحفاظ على سلامتنا النفسية كشكل من أشكال الدعم. تتبعت النشاط النسوي على الإنترنت عبر "مجلة كحل"، التي تنتج معرفة مختلفة باللغة العربية حول الجندر والجنسانية والنسوية من منظور تحليلي وعدسة تقاطعية، ومنصة أخرى توفر دعم معنوي للنساء المعنّفات ومعلومات للفتيات والنساء للمستقلات، وكذلك منصة "القوس للتعددية الجنسية والجندرية" التي تقوم على أسس مناهضة الاحتلال الإسرائيلي والفصل العنصري التاريخي في فلسطين، من خلال إعادة تشكيل وفهم لأشكال القمع والاقصاء لصاحبات الهويات المهمشة والمتعددة جندريًا وجنسيًا. كما تتبعت "مشروع ألف" الذي يقدم خط ساخن للجنسانية (الهاتف أو البريد الالكتروني) يوفر معلومات ودعم في قضايا مختلفة في ما يخص الصحة الجنسية والإنجابية

٣. https://www.eipr.org/press/٢٠١٣/٠١/بيان-مشترك-مجموعة-عمل-قوة-ضد-التحرش-والاعتداء-الجنسي-تدين-حوادث-الانتهاك-الجنسي

والخيارات المتعلقة بمنع الحمل، وفيروس نقص المناعة البشري أو عن الجندر والجنسانية بشكل أشمل.

دُحِض تخيلي السابق بأن الإنترنت مساحة للتعبير عن الذات والمشاركة وتخطي الفجوة الجندرية، فرأيت أن الإنترنت امتدادا للواقع في ترسيخ الممارسات الأبوية والذكورية؛ تماما مثل الشوارع، بل أكثر حدة ووحدة وعنف على أصحاب الهويات الجنسية والجندرية غير النمطية. تراعي النساء ما تشاركه في هذه المساحة من معلومات عن حياتها، ليس خوفًا من التنمر والمضايقات الإلكترونية فحسب، بل خوفًا من سلطة العائلة والأقارب الموجودين على نفس المنصة. ومثل أي منظومة اجتماعية، أصبحت الإنترنت مساحة للمراقبة الأخلاقية والرقابة الذاتية. وعيت جيدًا أن انخراطي في منازعة أو شجار على الإنترنت من أجل إثبات وجهة نظري في أمر يخصني - مثل الحق في الإجهاض - امتياز في حد ذاته. يُعتبر الأمر مثل مناقشة بعض المواضيع غير المقبولة اجتماعيًا على مائدة الطعام في المنزل، فمن الصعب للغاية الحديث عن حق النساء في الإجهاض على مائدة الطعام مع الأهل والأقارب. وحتى إن نجحت في طرح هذه المواضيع للنقاش، فعليّ أن أدقق وأراجع إملائيًا كل جملي مرارًا وتكرارا، لكي لا يتحول الحديث من نقاش إلي جلسة تصحيح لغوي. هذا بالإضافة إلى تضمين عدد مهول من الأدلة والبراهين العلمية لإثبات وجهة نظري عن شأنٍ ما يخص هويتي وجسدي في معظم الأحيان، بسبب أن شهادتي وحدها لن تكفي.

قد أُنهكت وأُحبطت، وزاد التضيق وخنق المساحات أكثر فأكثر. ومع تضييق الحركة والتنظيم في الشارع، تحولت المراقبة الأمنية من الشارع إلي "اللجان الإلكترونية" على فضاء الإنترنت، بمراقبة مشاركات النشاط السياسي التي قد تصل إلى القبض والاعتقال. أصبحت أشكال التنظيم التقليدية والمتعارف عليها غير قابلة للتطبيق في اللحظة السياسية الحالية. وفي محاولة للتعامل والتكيف مع الوضع الحالي، تغيرت أدواتنا للتنظيم والحركة في مساحات مختلفة وجديدة لهذه الأدوات.

غيرت روتيني الإلكتروني، وبدلًا من الاندماج في الكثير من التنظير وتحليل للسياق الذي أعيش فيه، تحولت إلى عدم الاشتباك مع الأحداث السياسية المشتعلة دائما في مصر للحفاظ على سلامتي النفسية وثباتي الانفعالي. أحيانًا أُتهم بأنني أصبحت غير مبالية أو غير مهتمة بالوضع العام كما كنت من قبل، وكأني "خنت القضية". قررت بشكلٍ واعٍ ألا أشارك رأيي عن وقائع التحرش الجنسي الممنهجة التي قام بها أحد لاعبي المنتخب المصري أثناء مباريات كأس الأمم الإفريقية ٢٠١٩. فعندما قررت إحدى الناجيات أن تعلن عن واقعة تحرش، تلاها سيل من ادعاءات تحرش جنسي ومضايقات إلكترونية على نفس الشخص المعتدي. شعرت بالغضب العارم عند تصفحي وسائل التواصل الاجتماعي حول هذه الواقعة بسبب ردود الأفعال، إذ طُرحت العديد من الآراء وقتها، منها من وصم صاحبات الروايات، ومنها من علق على المظهر الخارجي للضحايا/للناجيات، ومنها من لفت النظر إلى وجود نظريات

مؤامرة لهدم الصورة العامة للمنتخب المصري والدولة معًا. وفي لحظتها، قررت أن موقفي المتعارف عليه في مثل هذه المواقف، وأن محاولة شرح البديهيات للمرة الألف لن يجدي نفعاً. وقد عزمت النية ألا أشارك أو أشرح أي من البديهيات في ما يخص ماهية التحرش الجنسي، وما أعتبره "اعتداء". ومن ثم، استخدمت استراتيجية أخرى وهي مشاركة إحباطي الشخصي المتكرر من شرح البديهيات عن ماهية العنف الجنسي ضد النساء في واقعنا اليومي.

مشاركة المعرفة والمعلومات حول العنف ضد النساء، مثل التحرش الجنسي، وإتاحتها على الفضاء الإلكتروني لكافة المعنيين وغير المعنيين بهذا الشأن يعتبر فعل سياسي. بالإضافة إلى بذل مجهود المشاركة وإتاحة المعرفة لـ "الرفاق" لكي يكونوا أكثر استعدادًا للتعامل مع وقائع التحرش الجنسي في المستقبل. إدراكي أن الشأن الشخصي هو سياسي كذلك، من خلال إلقاء الضوء على التحديات الشخصية التي نواجهها، يعتبر جزء أصيل من القضية. وكذلك من خلال انخراطي في كل منازعة تخص "وقائع التحرش" التي تنتشر على وسائل التواصل الاجتماعي، وفي مشاركة حزمة من التعريفات والشرح لمواضيع ومصطلحات تخص التحرش الجنسي والأدوات المستخدمة لمناهضته.

كمحاولة للحفاظ على ما تبقى من الطاقة وصحتي النفسية، خوفا من الاحتراق الذاتي في سياق ظالم وغير عادل، خلقت مساحات بديلة للانبساط والمتعة الذاتية في مشاركة ما أريده وما أشعر به، وإن كانت هذه المشاعر غير مرغوب فيها. مساحة أشارك فيها مشاعري اليومية مع فصول السنة، وزحام شوارع القاهرة، وأنشر من خلالها مشاعر الغضب والحب والامتنان لمجموعات نسوية عابرة للحدود في لبنان، والمكسيك وجنوب أفريقيا. أصبحت الإنترنت مساحة لمشاركة المعرفة وتمريرها من منصة لأخرى، لكن على الناحية الأخرى، تستخدم المساحات الرقمية في تشكيل صورة محددة عن هويتنا. نطمح دائما إلى التحكم في ما يظهر للآخرين، ونتوقع قدرتنا على هذا التحكم والسيطرة من خلال قنوات التواصل الاجتماعي المختلفة. تظهر محاولات السيطرة في الصور الشخصية التي نشاركها، فنعدل الصور باستخدام البرامج المخصصة "لتجميل الصور"، بإضافة الفلاتر لتصبح أكثر جمالًا. ومن هنا نتنقل لتعريفنا عن "الجميل" تحت معايير لا مفر منها، يفرضها نظام رأسمالي مغاير يحدد ما هو "الجميل" وما هو "القبيح"، وحتى إن كان ذلك النوع من الاستخدام أقل وطأة من غيره، ولو ظاهريا.

نظل نشارك التفاصيل اليومية والانتصارات والمشاعر السيئة عبر تقنيات التواصل الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي، ونختار هذه المساحات للتواصل مع بعضنا البعض، ونستخدمها في محاولة لجعل الواقع غير الافتراضي أقل وطأة ووحدة لنا. نستعين بوسائل التواصل الاجتماعي أحيانًا لمشاركة حدث شخصي أو ميم مضحك، ليس لأننا في سياق سعيد خالٍ من الصعوبات، لكن لأننا نحاول جاهدات أن نستمر. ولكي نستمر، نحتاج أحيانًا للتنفس والشرود عن واقعنا من وقت إلى آخر. ومن هنا، يمكننا اعتبار المساحات الافتراضية هي مساحات

إنسانية/آدمية تعكس هويتنا وتجاربنا وواقعنا المُعاش بشتى العناصر والعوامل. يتضمن هذا الواقع الأحداث السياسية الراهنة، والأحوال الاقتصادية، والمجتمع المصري بكل تعقيداته وتحدياته، وتجلي الكثير والكثير من الكوميديا السوداء في حياتنا اليومية.

لكنني لاحظت مؤخرًا تزايد في عدد المشاركات والمنشورات التي أنشرها على وسائل التواصل الاجتماعي لما رأيت الانتفاضة اللبنانية، وفي مقدمتها رفيقات نسويات وحبيبات. تابعت الرفيقات والنسويات اللبنانيات في حراك سياسي ونسوي معًا، حراك لا يتحدث عن "أولويات النضال"، حراك يتضمن كل شرائح المجتمع وطبقاته المختلفة. رأيت "عابرات/ين" يدعمن الحراك ويطالبن بحقوقهن المدنية، ورأيت أمهات وجدات يطالبن بالتغيير المجتمعي. رأيت هتاف تقاطعي يطالب بالتغيير الجذري والعدالة الاجتماعية من أجل الأم، والأخت، والزوجة، والعابرة، والعاملة، واللاجئة. رأيت كل هذا من نقطة بعيدة جغرافيًا على الإنترنت. وجدتني أشارك الفيديوهات والمنشورات بجدية وحماس فقدته من فترة طويلة.

التحدي اليوم هو توصيل المجموعات - خاصة النساء وأصحاب الهويات الجندرية والجنسية غير النمطية - ببعضها البعض، وخلق سياسات ومبادئ نسوية من أجل إتاحة الإنترنت للنساء بلغتهن الأم أو اللغة المفضلة لديهن، وإتاحة المحتوى اللاتي يرغبن فيه، وإتاحة مساحة للتعبير بدون خوف من المضايقات الإلكترونية، والحصول على فرص متساوية في المجالات التقنية، وتشجيعهن على أن يصبحن رائدات في المجالات التقنية والرقمية. وقد أتخذنا - نحن النسويات - المساحات الإلكترونية موطنًا نخلق فيه هويات جديدة، ونقيم علاقات عبر الحدود بقدر صغير من الحرية. منشغلة بإتاحة وخلق "إنترنت نسوي" داعم ضمن السياق العالمي. وكنسويات مصريات، تختلف مواقعنا علي الخريطة من هامش لهامش آخر.

طموحي هو المساهمة في إتاحة إنترنت وخلق شبكات للتضامن، تعزز إدراكنا النسوي تجاه النظام الذي نعيش ونزدهر فيه، النظام الذي يرسخ للعنف والتهميش والتمييز ضد النساء الملونات، وذوات الميول والهويات الجندرية الجنسية غير النمطية، والمتعايشات مع الإعاقات الجسدية والمعاناة النفسية وغيرهن. مؤمنة بأهمية تراكم المعرفة من أجل بناء حركة نسوية واعية وشغوفة، تتيح سرديات غير مهيمنة عن تاريخنا وتجاربنا المختلفة. أرى ضرورة أرشفة نضالنا ومقاومتنا النسوية من خلال طرح سرديات من قلب الهامش الذي نأتي منه. هنا نخلق معرفة نحاول من خلالها أن نبني حركة نسوية من أجل تغيير مجتمعي منا ولنا.